بنما - اجتماع GAC مع الأطراف المتعاقدة مع GNSO بخصوص قانون حماية البيانات العامة
الأربعاء، الموافق 27 يونيو/حزيران 2018 - من الساعة 13:30 إلى 14:00 بالتوقيت الشرقي القياسي
ICANN62 | بنما سيتي، بنما

رئيسة الجلسة منال إسماعيل: أرجو منكم التفضل بالجلوس في مقاعدكم. سنبدأ حالا.

شكرا.

إذن شكرا لكم جميعا ومرحبا بكم مرة أخرى إلى القاعة.

وفقا لما أشرنا إليه سابقا هذا اليوم، فإننا نجتمع مع السجلات وأمناء السجلات لمدة نصف ساعة قبل البدء في صياغة البيان الختامي. لذلك شكرا على التواصل مع GAC وعلى مشاركة آرائكم معنا. ووفقا لما قد لاحظتموه على الأرجح، فقد كنا نناقش قانون حماية البيانات العامة GDPR طوال هذا الأسبوع مع مختلف الدوائر. لذلك سوف يكون من الأفضل الاستماع منا أيضا فيما يخص خبراتكم العملية في قانون حماية البيانات العامة GDPR والمواصفات المؤقتة.

وبهذا، هل يجب أن أحيل الكلمة إلى غرايم؟

غرايم بونتون: بالتأكيد. شكرا جزيلا لك، منال، وشكرا للجنة GAC على وقتكم. بالتأكيد من الأشياء النفيسة في هذا الاجتماع، ونحن سعداء بحضورنا هنا ومشاركة نفس وجهات النظر مع GAC.

إذن أنا غرايم بونتون. وأنا رئيس مجموعة أصحاب المصلحة في أمناء السجلات، ويمكنكم التعريف بأنفسكم.

بول دياز: أنا بول دياز، رئيس مجموعة أصحاب المصلحة في السجلات.

ملاحظة: ما يلي هو ما تم الحصول عليه من تدوين ما ورد في ملف صوتي وتحويله إلى ملف كتابي/نصي. ورغم أن تدوين النصوص يتمتع بدقة عالية، إلا أنه قد يكون في بعض الحالات غير مكتمل أو غير دقيق بسبب وجود مقاطع غير مسموعة وإجراء تصحيحات نحوية. وتنشر هذه الملفات لتكون بمثابة مصادر مساعدة للملفات الصوتية الأصلية، ولكن لا ينبغي أن تعامل معاملة السجلات الرسمية.

غرايم بونتون: لدينا بعض الأسئلة المعروضة على الشاشة وأعتقد أنها عرضت على GNSO، ويمكننا الإجابة عن البعض منها هنا كجزء من هيئة الأطراف المتعاقدة في GNSO أيضا.

لدينا ما يقرب من شيئين أو ثلاثة أشياء في جدول الأعمال الخاص بنا نود التحدث حولها مع GAC، ومن ثم يمكننا البدء في الحديث هناك وبعد ذلك نعود مرة أخرى إلى هذه الأسئلة، إذا أمكننا ذلك. إذن فهذه الأشياء الثلاثة هي أننا -- نريد أن نتحدث حول فكرة المواصفات المؤقتة الأخرى بخصوص الوصول والاعتماد لأنني أعتقد أننا كنا نسمع هذا الأمر كثيرا في هذا الاجتماع. ونريد التحدث حول الوصول إلى البيانات وآليات القيام بذلك، وحول خبرتنا في القيام بذلك إلى الآن. وبعد ذلك أعتقد أننا نريد الاستماع من GAC أيضا. ونحن مهتمون أيضا ما لدى GAC من تعقيبات للأطراف المتعاقدة.

ومن ثم فإن ما يمكنني القيام به هو إحالة الكلمة إلى برايان تشمبوليك الجالس هناك في الزاوية للحديث قليلا حول فكرة مخاوفنا التي تدور حول معالجة العقود مع البدء في مواصفة مؤقتة أخرى.

برايان تشمبوليك: شكرا لك، غرايم. أنا برايان تشمبوليك لدى سجل المصلحة العامة.

وفقا لما أشار إليه غرايم، ثمة بعض المخاوف حول استخدام عملية المواصفة المؤقتة في إنشاء نموذج وصول. وكل ما يجب علينا وضعه في الاعتبار هو أن المواصفات المؤقتة ليست أداة عامة بدون تفاصيل. وهي تبدو فكرة رائعة عندما تكون هناك مشكلة كبيرة يجب حلها سريعا، ويبدو منطقيا، لنستخدم مواصفة مؤقتة. والمشكلة رغم ذلك هي أن المواصفات المؤقتة هي كائنات تعاقدية. وهي ليست صلاحية واضحة في لوائح مجلس الإدارة. فهي موجودة في عقود السجلات وأمناء السجلات.

وهي أيضا -- ونظرا لأنها تعاقدية -- فهي كائن تعاقدي، فلها قيود تعاقدية لما يمكن للمواصفة المؤقتة تغطيته وما يجب ألا تغطيه.

والآن وقبل أن ننتقل إلى موضوع آخر، أردت أن أوضح بأنه -- في حين أننا لا نعتقد بأن أي نموذج وصول مناسب من أجل مواصفة مؤقتة، فلا يعني ذلك أنها ليست مشكلات

جديرة بالتعامل معها. لكن الوسيلة المناسبة لذلك هو عملية وضع السياسات في GNSO ذات أصحاب المصلحة المتعددين.

بادئ ذي بدء، أحد القيود الأولى على -- المواصفات المؤقتة هو أنها يجب أن يتم ربطها بأمن واستقرار خدمات السجل أو خدمات أمين السجل أو بنظام DNS. وهي محددة ي اتفاقيات السجل بتفسيرات محددة. فهي ليست مسألة أمن واستقرار عامة. بل إن لها معنى. والأمن على سبيل المثال يرتبط على وجه الخصوص بالإفصاح أو التغيير أو الإدراج أو التدمير غير المرخص لبيانات السجل، والاستقرار مرتبط بطلبات الحصول على التعليقات، ولها معان فنية.

إذن فهذه -- فهي عتبات يجب الوفاء بها لكي تكون صحيحة بموجب مواصفة جديدة.

والآن فإن المواصفة المؤقتة الأولى ترتبط فعليا بالأمن، لأنها سعت على الأقل في جزء كبير منها لمنع الإفصاح غير المرخص عن البيانات. وبإنشاء نظام WHOIS غير عام فقد منع ذلك الإفصاح غير المرخص عن البيانات.

ثانيا، فقد تم تفصيل المواصفات المؤقتة على نطاق ضيق. وقد "تم تفصيلها على نطاق ضيق" غير متزنة إلى حد ما، وهذا لأنها كذلك بالفعل. فهذا معيار قانوني في العديد من الاختصاصات القضائية، ولكن لها في القانون الأمريكي عائق كبير مرتبط بها. وقد تم استخدامه تاريخيا عند مواطن للقوانين أو الأنظمة المقدمة من الهيئة الحكومية، وغالبا ما يتم استخدامه في اختبار دقة صارم.

والآن لا يفترض أن نقول بأن ذلك ينطبق بالضرورة هنا، لكن القائمين على صياغة الأحكام حول المواصفات المؤقتة يضعون سقفا عاليا للغاية وعن عمد لمجموعة من الظروف المحدودة للغاية التي يمكن فيها استخدام مواصفة مؤقتة.

وثالثا، فإن الأطراف المتعاقدة تخضع بالفعل لالتزام بموجب المواصفة المؤقتة الأولى. وبموجب 6.3.2 فإننا مطالبون بتوفير إمكانية وصول معقولة.

والآن فإنني أفهم أن هناك مخاوف من أن لا يكون هناك وضوح حيال ما يعنيه ذلك، لكن أي مواصفة مؤقتة جديدة ليست السبيل إلى ذلك. وحقيقة أننا خاضعين بالفعل لالتزام

تعاقدي من خلال المواصفة المؤقتة الأولى بتوفير إمكانية الوصول والاطلاع يجعل أي مواصفة مؤقتة جديدة حول نفس الالتزام أمرا زائدا ويعني أيضا عدم وجود حاجة ملحة ومباشرة، لأننا بالفعل قيد ذلك الالتزام.

إذن مرة أخرى، هناك -- يجب أن تكون المواصفات المؤقتة مرتبطة بالأمن والاستقرار، ويجب أن تكون مفصلة خصيصا لتكون ممكنة التحقيق قدر الإمكان من أجل تحقيق الأهداف المقررة، ويجب أن يكون لها حاجة ملحة ومباشرة معمول بها.

ويبدو أن الوصول حيثما تكون الأطراف المتعاقدة واقعة فعليا تحت التزم بتوفير ذلك الوصول لا تفي بتلك -- لا تفي بتلك القيود. مرة أخرى، أريد أن أكرر حقيقة أن هذا لا يعني وجود حوارات يجدر خوضها، ويجب علينا القيام بذلك من خلال القناة المناسبة وهي عملية وضع السياسات.

وفي النهاية، إليكم نقطة أخيرة. إلى الحد الذي يمكن فيه استخدام أي مواصفة مؤقتة من أجل إجراء تعديل أو تنقيح أساسي على الأولى، فلن يكون ذلك أيضا مناسبا بموجب شروط المواصفة المؤقتة الأصلية. والآلية الوحيدة المستخدمة في تعديل المواصفة المؤقتة مدرجة في البند 8.2، وهذا ما يكون بعد الحصول على الإرشادات من هيئة حماية بيانات أو أمر محكمة بالإضافة إلى مجموعة أخرى محدودة من الظروف، والتي يمكن لمجلس الإدارة بعد ذلك -وبالإجماع المطلق- أن يعدل المواصفة المؤقتة الحالية. إذن فإن استخدام مواصفة مؤقتة ثانية من أجل تعديل الأولى سوف يكون غير مناسب بالكامل.

شكرا.

غرايم بونتون: شكرا جزيلا لك، برايان. ويمكنك القول بأن برايان أيضا محام بالمقايضة من ذلك.

لكنني أتمنى أن يوفر لك ذلك نوعا من الصورة الواسعة لبعض معوقات القيام بمواصفة مؤقتة أخرى. ومن ثم فإن ما قاله برايان أمامكم يعد جانبا قانونيا وفنيا، أيضا، وهذا جدير بإعادة التأكيد، بأن المكان المناسب للتعامل مع هذه الأشياء يكون داخل نموذج

أصحاب المصلحة المتعددين. ونحن جميعا على إيمان راسخ هناك بذلك، ونريد أن نؤكد على أنه -وكما تعلمون- أننا نتناول هذه المشكلات بشكل شامل ودقيق وأن عملية وضع السياسات أو عملية وضع السياسات العاجلة في GNSO هي المكان المناسب للقيام بذلك.

وهناك أي -- أنا مدرك تماما لمسألة الحفاظ على الوقت. فلم يتبق أمامنا سوى 15 دقيقة معكم قبل أن يتوجب علينا الدخول إلى جلسة الصياغة الخاصة بكم. وربما أمتنع عن تقديم الأسئلة حتى النهائية، إن أمكنني ذلك، ويمكننا الانتقال إلى مسألة الوصول إلى البيانات، إن كنتم توافقون على ذلك؟

حسنا.

إذن نريد هنا أن نتحدث قليلا حول -- إذن لم يعد هناك أي نظام WHOIS عام. فقد تم وضع بوابة عليه الآن وإعادة صياغته، ويجب على كل من لديهم أغراض واهتمامات مشروعة بالحصول على تلك البيانات المطالبة به من الأطراف المتعاقدة. وكما تعلمون، فإننا نسمع قصصا في ذلك الاجتماع حول النجاح والفشل في تلك الساحة، وأعتقد أننا بحاجة لتفصيل الأمر قليلا حول ما يجب علينا القيام به، وكيف يعمل ذلك، وما يمكننا القيام به في ذلك المجال بشكل أفضل. ولهذا السبب، سوف أتحول إلى جيمس بلاديل.

جيمس بلاديل: شكرا لك، غرايم ومنال وشكرا للجميع على الحضور.

وكما قال غرايم كان هناك عدد من التعليقات أو الأسئلة طوال الجلسة المنعقدة بالأمس ويوم الإثنين فيما يخص ما -- حول ما الذي يجب علينا أو لا يجب علينا مطالبة السجلات وأمناء السجلات القيام به أو نشره أو توفيره فيما يخص مسألة الوصول. وأنا أريد فقط أن نكون جميعا متفقين وفي نفس المسار، لأنني أعتقد أنه من خلال الاستماع، أعتقد أننا وقعنا في سوء فهم لبعض النقاط أو ربما سوء تفسير حول ماهية الحالة الراهنة وما الذي تغير منذ 25 مايو/أيار عندما تم تفعيل وسريان قانون حماية البيانات العامة GDPR. ولا أعتقد أن فهم ما هو موجود، أي الحالة الراهنة وما تم تغييره -- مسألة معلومة

ومشتركة بنسبة 100% بين سائر قطاعات المجتمع، وليس فقط داخل GAC. ومن ثم أردت أن أقدم الفرصة من أجل التلميح فقط إلى -- للحديث حول ذلك سريعا.

بالنسبة لأمناء السجلات -- وأنا أعتذر لزميلي برايان ولجميع السجلات بأنني أقوم بذلك من منظور السجلات ولكن أمناء السجلات مطالبين بنشر نقطة اتصال لإساءة الاستخدام في WHOIS وعلى موقع الويب الخاص بهم بالإضافة إلى إجراءات إساءة الاستخدام وكيفية تناولهم لمسألة إساءة الاستخدام. ويجب عليهم الرد على الطلبات المقدمة من جهات إنفاذ القانون. كما أنهم مطالبون بالحصول على تقارير إساءة الاستخدام. ويعود كل ذلك إلى العام 2013، بموجب اتفاقية اعتماد أمناء السجلات لسنة 2013، ومن ثم ليس هذا جديدا ولم يتم تغييره بموجب قانون حماية البيانات العامة GDPR على الإطلاق. ومن ثم لا تزال هذه المتطلبات قائمة إلى اليوم.

وتتطلب المواصفة المؤقتة بشكل إضافي أن نقوم بتوفير آلية ما من أجل الاتصال بمسجل اسم النطاق دون مشاركة معلومات جهة الاتصال. بحيث لا أتمكن من أن أقدم للطالب معلومات البريد الإلكتروني، لكن يمكنني أن أقدم له رابطا يوصل إلى نموذج يمكنه من خلاله إرسال طلب إلى مسجل اسم النطاق المذكور. وهذه مسألة مطلوبة. وهذا أمر مذكور في المواصفة المؤقتة في الوقت الحالي، وهذا ما تقوم به السجلات وأمناء السجلات في الوقت الحالي.

وبالطبع فإننا مطالبون وبشكل واضح بالرد على أشياء مثل أوامر المحاكم وأوامر الاستدعاء ومذكرات البحث المقدمة من جهات إنفاذ القانون وما إلى ذلك.

وربما أكون قد أعددت هذه القائمة على ضوء أن هذا سوف يساعد في بناء مسار تصعيد أو سلم عندما يصل شخص ما إلى صفحة أمين سجل أو لصفحة WHOIS الخاصة بالسجل ويقول، "أحتاج للاطلاع على بيانات والبيانات محررة. ماذا عساي أفعل؟"

وأعتقد أن هذا يبدأ بالفهم الأول سواء كان الغرض والطلب مشروعا أم لا. وأنا لا أقصد التقليل من شأن ذلك، لكنني أسمع عددا من الزملاء يقولون بأنه نظرا لأنهم قاموا بشيء ما على مدار سنوات، فإنهم يفترضون بأن هذا الأمر مشروع وقانوني. وبعض من هذه التغييرات لا تمثل منتجا ثانويا لقانون حماية البيانات العامة GDPR. فهي في حقيقة

الأمر نقطة قانون حماية البيانات العامة GDPR، وكما تعلمون، للاتصال بأمين سجل تريد أن تبيع له منتجا أو خدمة أو تشتري منه اسم نطاق. وبعض من تلك الأشياء - وحسب التصميم- يبطلها قانون حماية البيانات العامة GDPR. وقد كان هذا هو الهدف من التشريع الجديد.

لكن الخطوة التالية هي -إذا كان الطلب مشروعا- هي استخدام تلك النماذج على الويب من أجل إرسال طلب معلومات إلى المسجل، سواء كان ذلك أمر بالكف عن العمل أو سؤال أو طلب للحصول على مزيد من المعلومات، وسواء كان ذلك ربما السجلات وأمناء السجلات مطالبون بتسهيل تلك الاتصالات بين الأشخاص الذي يستخدمون WHOIS والمسجل. إذن فهذا الأمر يحدث اليوم. وهذا الأمر واقع في متطلباتنا اليوم.

والثالث ي حالات إساءة الاستخدام. وهذا مصطلح واسع يضم طلبات إنفاذ القانون وانتهاك الملكية الفكرية والتصيد والبرامج الضارة وأشياء من هذا القبيل. كما أن السجلات وأمناء السجلات مطالبون بنشر عمليات وأن تكون لديهم نقطة اتصال لإساءة الاستخدام. ومن ثم هذه الأنواع من الاستعلامات يمكن توجيهها إلى قنوات إساءة الاستخدام لموفري الخدمات هؤلاء.

وأعتقد أنه يمكننا تحقيق التحسن في هذا الجانب. أعتقد أننا قد أجرينا بعض المحادثات التي قال فيها بعض الزملاء، "أنا غير متأكد من الجهة التي ألجأ إليها في هذا، سواء كانت تصيد أو سواء كان انتهاك للملكية الفكرية أو انتهاك للعلامة التجارية. هل يمكنكم مساعدتي في توجيه هذا الأمر إلى الفريق المناسب، إلى قناة إساءة الاستخدام المناسبة؟" وأعتقد أنه يمكننا القيام بعمل أفضل في توضيح ذلك وجعل تلك الأدوات أسهل في الاستخدام. ويعد البعض من ذلك نتاج اصطناعي للاضطرار للانتقال سريعا لاعتماد المواصفات المؤقتة في غضون ثمانية أيام.

أما الأخيرة -- ليس الأخيرة ولكن الوسطى هي دعاوى الملكية الفكرية، وتقديم إجراءات فض نزاعات أسماء النطاقات، لأنه مع إجراءات تسوية نزاعات أسماء النطاقات، فإننا -لدينا عملية بموجب الإجراءات الموحدة لتسوية نزاعات أسماء النطاقات والمواصفة المؤقتة من أجل توفير تلك المعلومات إلى عضو هيئة الإجراءات الموحدة لتسوية نزاعات

أسماء النطاقات. إذن فإن هناك مسار آخر للمتابعة من أجل إبقاء هذه الآليات الخاصة بالنزاعات دائرة في غياب بيانات WHOIS العامة.

أما البند الأخير فهو العمل مع جهات إنفاذ القانون من أجل التوصل إلى طريقة لتقديم إجراءات رسمية، سواء كان ذلك تفويض بالبحث أو أمر استدعاء أو أمر محكمة أو أي نوع من الإجراءات القانونية الرسمية. وفي تلك الحالات، أعتقد أن السجلات وأمناء السجلات يرون أنهم سوف يكون لديهم غطاء كاف مدعوم بقاض أو أي وكالة أخرى من أجل إطلاق البيانات دون خطر العقوبات القانونية بموجب قانون حماية البيانات العامة GDPR. إذن أعتقد أن هذا هو الأمر الأساسي، وهو أننا بحاجة للحصول على غرض مشروع وقناة مشروعة من أجل منعنا من التعرض لتلك المخاطر القانونية.

ومن ثم إن كان بإمكاننا تصوير هذه المسألة في صورة سلم، وأنا أعتذر بسبب أن المستند سريع للغاية وغير نظيف، لكن ربما يمكننا تخطيط شيء ما بحيث يمكننا توزيعه بنهاية هذا الاجتماع والخروج بذلك، لأن هذا إلى حد ما سلم للوصول إلى بيانات WHOIS غير العامة.

وقد أكون فظا إن قلت لكم أنه لن تكون جميع الأغراض أو الطلبات قادرة على تسلق السلم بالكامل. فالبعض منها سوف يتوقف عند الخطوة الأولى أو الثانية. لكن السلم موجود. وهو موجود اليوم. وربما يكون بحاجة إلى دهان أو طلاء أو شيء ما، لكنه موجود ويعمل.

ومن ثم يسرني أن أتناول الأسئلة حول أي من هذه النقاط.

شكرا.

غرايم بونتون: شكرا جزيلا لك، جيمس. أنا غرايم للعلم والتدوين.

وبالنسبة للنقطة الأخيرة التي أثارها جيمس حول طبقة الدهان، فإن ما نحاول مشاركته مع المجتمع ومعكم ومع بقية ICANN وبعد ذلك مع المجتمع الأوسع، فإننا نأمل -- أن

تكون وثيقة من صفحة واحدة أو صفحتان توضح إلى حد ما ذلك السلم وتقول إليكم الطريقة التي يمكنكم من خلالها الاطلاع على البيانات وإليكم الطريقة التي يمكنكم من خلالها التصعيد، وإذا رأيتم أن لديكم -- أن الوصول لم يتم منحه في الحالات التي يجب فيها ذلك، فإليكم الطريقة التي يمكنكم من خلال التصعيد إلى هيئة الامتثال في ICANN. ومن ثم سوف يكون لهؤلاء الأشخاص دليل واضح وسريع حول كيفية الحصول على وصول للبيانات غير العامة.

هل لديك ما تضيفه، بول؟

إذن أعتقد أنه تبقى لدينا الآن ثمانية دقائق، ونود أن نستمع من GAC حول الأسئلة والمخاوف، وربما يمكننا -- أن نجيب عنها.

رئيسة الجلسة منال إسماعيل: إذن أرى ممثل إيران أولا.

كافوس.

ممثل إيران: شكرا جزيلا. نظرا لقيود الالتزام بالوقت، فإنني أشير فقط إلى الموضوعات.

في البداية، هل نحن بحاجة فعلية للمواصفات المؤقتة؟ لأننا إن قمنا بذلك، فيجب علينا الانتهاء من كل شيء في عام واحد.

ثانيا، خلال المناقشة ذكرتم بأنه قد تكون هناك أشياء نقوم بمراجعتها وقد تؤدي إلى ظهور أخرى. وزميلكم يقول بأن الحصول على مواصفة أخرى مؤقتة أمر غير مناسب. فلماذا هي غير مناسبة؟

الوصول المعقول. ما المقصود بالوصول المعقول؟ من الذي يقرر بأن الوصول معقول أو غير معقول؟

الأغراض المشروعة. من الذي يقرر بأن الغرض مشروع أو غير مشروع؟

إساءة الاستخدام. كيف يمكننا التعامل مع إساءة الاستخدام أو كيف لنا أن نراقب إساءة الاستخدام وكيف لنا أن نواجه أو نجابه أو نحارب أي جهة ترتكب إساءة استخدام؟ سوف يكون هذا الأمر مرفوضا تماما، لن يكون هناك أي وصول آخر، وكيف لنا أن نقوم بذلك؟

إذن هذه هي الأشياء. أعتذر أنني قدمت هذه النقاط بطريقة شديدة الإيجاز، لكن هذا هو الأمر. سواء كنتم تريدون الرد الآن، أو كنتم تريدون وضع ذلك على القائمة البريدية، فالأمر عائد إليكم.

شكرا.

غرايم بونتون: شكرا لك، كافوس. ثمة القليل من الأشياء التي يجب التعامل معها هناك. اسمح لي أن أتأكد إن كان بالإمكان -- يمكنني تقويم البعض من تلك الأشياء، وبعد ذلك أعتقد أن إليوت يود الرد أيضا.

هل نحن بحاجة لمواصفة مؤقتة، هذا سؤال كبير، ومن الصعب الإجابة عنه. فهذا ما انتهينا إليه. وبالتأكيد فإن الأطراف المتعاقدة كانت تناشد ICANN لأكثر من عام قبل 25 مايو من أجل الاجتماع والتعرف إن كان بالإمكان حل بعض من هذه المشكلات التعاقدية بشكل استباقي. ولسوء الحظ، لم نصل إلى تلك المرحلة، وقد كان ذلك دائما حتى النهاية. ولا أعرف إن كانت هناك آلية أخرى لذلك أم لا. وبالتأكيد فإننا لسنا من المؤيدين بشدة -- للمواصفة المؤقتة لأننا في حقيقة الأمر، وكما قلت في السابق، أعتقد أننا في نموذج أصحاب المصلحة المتعددين وقدرة GNSO على حل هذه المشكلات. لذلك أعتقد أننا نعتقد أن هذا الأمر غير موات لكنه شر لا بد منه.

أما بالنسبة لجانب المعقول والمشروع، فالأمر في الوقت الحالي عائد إلى الأطراف المتعاقدة الفردية -- أرجو من أي أحد عدم التحرج أو التردد في التصحيح لي في ذلك إن كنت مخطئا -- فإن ما نحصل عليه أمر غير مستساغ لأن لديكم ذلك المستوى من التنوع بعد ذلك في الردود. ومن ثم فإننا نتطلع لإجراء مناقشة أكثر في المجتمع حول ذلك لأننا في الوقت الحالي نحن من يتحمل كامل المسئولية في اتخاذ تلك الخيارات. وما

نحن إلا شركات أعمال. ونريد أن ندير أعمالنا ونريد أن نتجنب المسئولية قدر الإمكان. ومن ثم فإن القدرة على بناء شيء ما مع المجتمع ويعمل على تقليل تلك المسئولية فسوف يوفر لنا إرشادات حول ما -- حول ماهية الغرض المشروع وماهية الوصول المعقول وسيجعل الأمور أيسر وأسهل علينا. وهذا من الأشياء التي نأمل فعليا أن نتوصل فيها إلى اتفاق على المدى القصير.

إليوت، هل لديك ما تضيفه في مسألة إساءة الاستخدام، أم...

إليوت نوس: نعم، فقط إلى كافوس. إذا أمكنك -- أريد فعليا منك تقدير ذلك، من وجهة نظرنا، فإننا نرى أنها في المنتصف تماما، كما تعلم، فإن الأطراف المتعاقدة التي تتحدث حول الاحتياج، جميع هذه الأسئلة سوف يتم الرد عليها في الغد وكما تعلمون فإن العمل الشاق الذي يجب القيام به مع الحكومات عمل نشط للغاية على ما آمل من أجل وضع المعايير. ونحن عالقون في القيام بذلك، وأعتقد أن هذه طريقة هامة في التفكير حيال ذلك. ونقوم بشيء ما لا نريد القيام به.

ومن الأشياء التي لا أعرفها إذا كنتم في الهيئة الجامعة بالأمس فقد كنت أوصي بالكثير من المشاركة النشطة من جانب المجتمع في هذا الأمر. وأعتقد أن GAC على وجه الخصوص، والحكومات بشكل عام يمكنها المساعدة فعليا في هذه العملية بطريقتين. الأولى، أود أن أدعو GAC للمشاركة في ذلك، معنا ومع الأطراف المتعاقدة حيث نعمل عبر الأشياء المطروحة الآن بصفة يومية. وكما تعلمون، إذا أرادت GAC من شخص أن تكون له رؤية ما في ذلك أو فهم المشكلات، فأعتقد أن هذا الأمر سوف يكون رائعا. وهذا ما يحدث في السوق.

وبعد ذلك فإنني أعتقد اعتقادا راسخا بأنه لم تكن لدينا أي مشكلة داخل ICANN وأن عملية أصحاب المصلحة المتعددين حيث كانت لـGAC القدرة على المضي خارجا إلى الحكومات الوطنية المعنية من أجل توفير الوضوح حول هذه المشكلات كان أمرا أكثر أهمية. وكما تعلمون فهذه مجموعة من المشكلات المعقدة فعليا. وكما تعلمون فإنني أحب الفرصة المتاحة أمام GAC لكي تكون أكثر نشاطا. وكما تعلمون، فأنا أعرف أن

هناك مناقشة دائرة حول المشاركة في عملية وضع السياسات العاجلة في GNSO أم لا. وجميع هذه الأشياء أعتقد أنه من التحديات الكبيرة لكنها في الوقت ذاته بمثابة فرص رائعة.

غرايم بونتون: شكرا، إليوت.

أعتقد أن لدينا دقيقتان إضافيتان. هل لدينا سؤال سريع آخر؟

رئيسة الجلسة منال إسماعيل: نعم، تفضل كافوس.

ممثل إيران: لدي سؤال آخر. عندما أجرينا النقاش صباح اليوم مع ICANN، قلنا ذلك ربما من أجل الفهم الصحيح للعملية. لأن البعض منا مهندسون، والبعض الأخرى مهندس ومحام، وما إلى ذلك. وينبغي علينا الحصول على مخطط بياني يعرض العملية من حيث نبدأ، وطلبات المستخدمين، والكيفية التي يتم بها الطلب، وكيفية توثيق ذلك، وكيفية استعراض العملية، وكيفية مراقبتها. الإجابة (يتعذر تمييز الصوت) وهكذا دواليك. وإذا ما رفضتم ذلك، فكيف ستتم مراقبتها؟ هل هي يدويا؟ هل هي أتوماتيكية؟ إذن فنحن بحاجة لمصدر العملية في المخطط التوضيحي الذي يشير من البداية الأولى وصولا إلى نهاية الكيفية التي تتم بها الأشياء. وإذا كان من الممكن، كان هذا من الأشياء التي ناقشناها. ولن نثقل عليكم بذلك، لكن هذه هي الأسئلة.

شكرا.

غرايم بونتون: لا عليك في ذلك. شكرا لك، كافوس.

أعتقد أن ما يمكننا القيام به -- أنا أفترض بشيء ما أن تتحدثوا حول طلبات الوصول إلى البيانات في تلك المسألة. وأعتقد أنه يمكننا القيام بذلك في جزء من الوثيقة حيث نحاول توضيح ما تبدو عليه، فهناك -- ربما يمكننا إضافة شكل من أشكال تدفق العمليات في ذلك بحيث يمكننا التعرف على الطريقة التي تسير بها تلك العملية. لكنها سوف تكون عامة لأن التنفيذ عبر الأطراف المتعاقدة غالبا ما يكون فريدا.

هل لديك ما تضيفينه غير ذلك، منال؟

رئيسة الجلسة منال إسماعيل: إذن هل هناك أية أسئلة من الزملاء في GAC؟

حسنا. ممتاز جدا.

غرايم بونتون: إذن إذا سمحتم لي، أتوجه بالشكر الجزيل مرة أخرى على الاجتماع معنا وتخصيص بعض من وقتكم من أجلنا. وأتمنى أن يكون هذا الحوار مفيدا وأن تكونوا حصلتم على معلومات مفيدة.

الأطراف المتعاقدة أو على الأقل التحدث بالنيابة عن أمناء السجلات، فإننا لا نتعامل مع GAC إلى هذا الحد الهائل وهذا أمر غير رائع. يجب علينا القيام بهذا أكثر من ذلك. وكما تعلمون، يمكنني سماع بول يوافقني في ذلك الرأي. إذن هيا بنا نتفق على إبقاء أبواب الاتصال مفتوحة، وأنه إن كان لدى GAC أية أسئلة حول الطريقة التي تسير بها الأشياء في الأسواق، أي هناك في العالم الحقيقي مع قيامنا بالبناء وتنفيذ تلك الأشياء، فيسرنا المجيء إلى هنا والإجابة أو مشاركة الوثائق أو أي شيء آخر. فنحن على استعداد دائم للحديث.

رئيسة الجلسة منال إسماعيل: شكرا جزيلا لك، غرايم، والشكر موصول لجميع الزملاء من السجلات وأمناء السجلات. ونشكركم على التوصل مع GAC، وعلى متابعتكم الحثيثة بعد اجتماعنا مع المجلس وعلى الحوار المثمر الذي جرى مع GAC.

حسنا، شكرا جزيلا.

[تصفيق]

إذن هذا ختام اجتماعنا مع السجلات وأمناء السجلات، ولكن الزملاء من GAC، أرجو أن تظلوا في مقاعدكم. فسوف نبدأ صياغة بيان GAC الختامي.

شكرا.

[نهاية النص المدون]